

وزارة العدل

بصفتها : الحقوقية

القرار

رقم القضية: ٢٠١٤/٣٠١١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف الابراهيم
وعضوية القضاة السادة

ناجي الزعبي، محمد البيرودي، عادل الشواورة، محمد إرشيدات

المميز :-

- طلال يوسف فياض أبو كوع .
- وكيله المحامي محسن المشاقبة .

المميز ضده :-

- عبد الله أحمد سعد الدرايسة .
- وكيله المحامي خالد الهاندة .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٩٥٠٦) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ المتضمن : رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء في الدعوى رقم (٢٠١٢/٥٣٥) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٧ والقاضي : (بالزام المدعى عليه بالمبلغ المدعى به والبالغ خمسة عشر ألف دينار للمدعى وتضمن المدعى عليه كافة الرسوم والمصاريف وإلزامه بمبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وتغريم المدعى عليه خمس الدين المنكر المحكوم به لصالح خزينة المملكة الأردنية الهاشمية) وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت المحكمة بعدم إجازة البينة الشخصية دون مبرر قانوني مما حدا بالميز بتوجيه اليمين الحاسمة .
 ٢. أخطأت المحكمة عندما قدرت صيغة اليمين بالشكل الوارد به في ملف الدعوى دون أن تراعي ما ورد باللائحة الجوابية المقدمة من المميز .
 ٣. أخطأت المحكمة بعدم وقف السير بالدعوى لحين البت بالشكوى المقدمة من المميز والتي موضوعها اليمين الكاذبة بمواجهة المميز ضده لدى مدعي عام الزرقاء .
 ٤. لهذه الأسباب و / أو لأيية أسباب تراها المحكمة التمييز يلتمس المميز نقض القرار ورد الدعوى .
- لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .
- بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

الـة

بعد التدقيق والمداولة نجد إن الوقائع تتلخص في أن المدعي عبد الله سعد الدرايسة كان قد أقام الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٢/٥٣٥) لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء بمواجهة المدعي عليه طلال يوسف أبو كوع موضوعها المطالبة بمبلغ (١٥٠٠٠) دينار بموجب مستند خطي (شيك) مسحوب على بنك سوسيته جنرال فرع الزرقاء وقد تم طرح هذا الشيك لدى دائرة تنفيذ محكمة الزرقاء بالقضية رقم (٢٠١٢/٧٣٢٨) إلا أن المدعي عليه حضر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢ وأنكر الدين موضوع الشيك مما حدا بالمدعي لإقامة هذه الدعوى .

وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها المتضمن إلزام المدعى عليه طلال يوسف أبو كوع بالمبلغ المدعى به البالغ خمسة عشر ألف دينار للمدعي مع تضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة والفائدة القانونية وكذلك تغريم المدعى عليه خمس الدين المنكر المحكوم به لصالح الخزينة .

لم يرضَ المدعى عليه بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان سجلت بالرقم (٢٠١٤/٩٥٠٦) فصلت بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف .

لم يرتضِ المميز طلال أبو كوع بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً لدى محكمتنا ضمن لائحة مقدمة بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٩ على العلم والذي تبلغه وكيل المميز ضده بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٠ وتقدم بلائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٦ وضمن المدة القانونية .

وعن أسباب التمييز :-

وعن السبب الرابع من أسباب التمييز :-

نجد إنه لا يصلح سبباً للطعن في القرار المميز ويتوجب الالتفات عنه .

وعن السبب الأول من أسباب الطعن :-

نجد إن المدعي قدم لإثبات دعواه مستنداً خطياً (شيك) مسحوباً على بنك سوسيته جنرال بقيمة خمسة عشر ألف دينار ولم ينكر توقيعه عليه فيكون حجة عليه ولا يجوز إثبات عكس ما جاء بهذه البينة بالبينة الشخصية وفق أحكام المادة (٢٩) من قانون البينات وبذلك تكون ما توصلت إليه محكمة الاستئناف من هذه الناحية في محله مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني :-

نجد إن وكيل المدعى عليه وفي جلسة ٢٠١٣/٤/٣٠ كان قد طلب توجيه اليمين الحاسمة للمدعي بعد أن اقترحها وقد عدلتها محكمة الدرجة الأولى وقررتها في جلسة ٢٠١٣/٦/٢٣ وحضر المدعي وحلفها بالصيغة المقررة من قبل المحكمة وأمامها .

وحيث إن توجيه اليمين الحاسمة يحسم النزاع ويعني التنازل عما عداها من بينات وفق أحكام المادتين (٥٣ و ٦١) من قانون البينات فإن المدعى عليه يكون قد تنازل عن طلبه في أي بينات أخرى لا سيما أن الصيغة المقترحة من وكيل المدعى عليه جاءت متوافقة مع الصيغة المقررة من قبل المحكمة وبما يتفق ووقائع هذه الدعوى وبالتالي فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يستدعي رده .

وعن السبب الثالث من أسباب التمييز :-

والمنصب على عدم وقف السير بالدعوى لحين البت في الشكوى المقدمة من المميز والتي موضوعها اليمين الكاذبة .

وفي ذلك نجد وبما أن المميز لم ينكر تحريره للشيك والتوقيع المثبت عليه فإن إقامة الدعوى الجزائية لا يرتب وقف السير بالدعوى المدنية إذ لا أثر للعقوبة في تحديد نطاق المسؤولية المدنية إضافة إلى ذلك فإذا ثبت كذب اليمين بحكم جزائي فإن للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب بالتعويض وفقاً لأحكام المادة (٢/٦١) من قانون البينات . وعليه فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتعين رده .

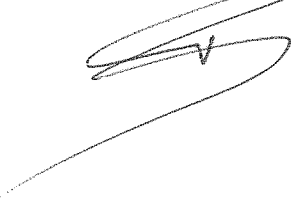
أما بخصوص اللائحة الجوابية فإنه وعلى ضوء ردنا على أسباب التمييز ما يكفي للرد عليها فنحيل عليها تحاشياً للتكرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد انتهى لهذه النتيجة
فيكون واقعاً في محله وأسباب الطعن لا ترد عليه ويتعين ردها جميعاً .

وعليه نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١١/١٢/٢٠١٤ م .

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / غ . ع

